

الفصل الثاني

أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام النيابة العامة وسلطات التحقيق الأخرى

تمهيد وتقسيم :-

تستطيع النيابة العامة باعتبارها المهينة علي الدعوى الجنائية أن تقدم حماية رشيدة لحقوق ضحايا الجريمة. فليس ثمة شك في أن النيابة العامة إذا أحسنت الإشراف علي مأموري الضبط القضائي ثم التصرف في التحقيق، فأحسنت تقرير دواعي حفظ الدعوى، وأنعمت النظر قبل التصرف بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو التصرف في المضبوطات، وعينت بإعداد أوامر الإحالة وتقارير الاتهام وقوائم أدلة الإثبات بحيث تكون شاملة، وتابعت جلسات المحاكمة ومحضت مستندات الدفاع، واهتمت بمراجعة الأحكام وتنفيذها، وأحسنت التعامل مع ضحايا الجريمة وعرفتهم بحقوقهم كحق الحضور والاستعانة بمدافع وما يلي ذلك من حقوق، لكان لذلك أثر كبير في الاحتياط لحقوق الضحايا والحفاظ عليها .

وسوف نوضح فيما يلي أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام النيابة .
وسلطات التحقيق الأخرى، وكيفية محافظة هذه السلطات علي تلك الحقوق.
وذلك وفقا لخطة العمل التالية :-

المبحث الأول : الحق في الحضور والاطلاع .

المبحث الثاني : الحق في الاستعانة بمحام .

المبحث الثالث: الحق في تقديم الدفوع والطلبات وتفنيد الأدلة .

المبحث الرابع : الحق في الادعاء المدني .

المبحث الخامس: حق ضحايا الجريمة في إعلانهم بأمر الدعوى الجنائية .

المبحث السادس : الحق في التظلم والظعن في أوامر النيابة العامة وقاضي التحقيق .

المبحث السابع : مدى حق ضحايا الجريمة في رد سلطات التحقيق .

المبحث الأول

الحق في الحضور والاطلاع

تمهيد وتقسيم :

من الضمانات التي كفلها القانون لضحايا الجريمة، حقهم في حضور كل إجراءات التحقيق، كما عالج المشرع فرضا من الوارد حدوثه مفاده أن بعض إجراءات التحقيق قد تتم في غيبة ضحايا الجريمة، فأتاح لهم حق الاطلاع على محاضر التحقيق. وسنعرض لهذا الحق من خلال البندين التاليين :-وتتبع ذلك بنبذة عن موقف القانون الفرنسي

أولا : حق ضحايا الجريمة في حضور إجراءات التحقيق :

أتاح المشرع للمجنى عليه وللمدعى المدني الحق في حضور إجراءات التحقيق^(٩٠). وليس ثمة شك في أن تحويل ضحايا الجريمة هذا الحق من شأنه أن يمثل وجه رقابة على المحقق في مباشرته إجراءات التحقيق، وهذا يكون له أثره في حمله على التزام الحيدة والتقيّد بأحكام القانون، كما يمكن الضحايا من

الوقوف على مجريات التحقيق أولا فأولا ، فيمكنهم من متابعة إجراءات التحقيق وإبداء التعليقات عليه، فلا يفاجأ ضحايا الجريمة بدليل قائم ضدهم في وقت غير مناسب بحيث قد يتعذر عليهم تفنيده. فضلا عن أن هذا الحق مفيد من ناحية إدخال الثقة والطمأنينة في نفس الضحايا بالنسبة لأجهزة العدالة الجنائية.

ولقد نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة (٧٧م) على أن النيابة العامة وللمجني عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولو كلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق . على أن أعمال هذا الحق يستلزم من جهات التحقيق إخطار ضحية الجريمة بالزمان والمكان الذي سوف تباشر فيه إجراءات التحقيق، وهذا ما نص عليه القانون في المادة (٧٨) حيث جرى نصها على أن " يخطر الخصوم باليوم الذي يباشر فيه القاضى إجراءات التحقيق وبمكانها". ولم يشترط القانون شكلا خاصا للإخطار، فيكون شفاهة، إذا كان ضحية الجريمة حاضرا ، كما يجوز أن يكون بإشارة - تليفونية أو على يد محضر أو بأى طريق كان - فإذا ما ثبت إخطار الضحية بموعد التحقيق ومكانه، صحت الإجراءات حضر الضحية أو لم يحضر، أما إذا بوشرت الإجراءات دون تمكينه من الحضور جاز الاعتراض على الإجراء الذي تم في غيبته ، وجاز للضحية أن يطلب من جهات التحقيق إعادته من جديد. ومن ناحية أخرى فقد ألزم القانون كلا من المجني عليه والمدعى الملبى أن يعين كل منهما محلا في البلدة الكائن بها مركز المحكمة التي يجرى فيها التحقيق إذا لم يكن مقيما فيها، وإذا لم يفعل ذلك يكون إعلانه في قلم الكتاب بكل ما يلزم إعلانه به صحيحا (م ٧٩ . أ. ح).

إجراء التحقيق في غيبة ضحايا الجريمة.

إذا كان الأصل هو أن من حق الخصوم عموماً ووكلائهم حضور إجراءات التحقيق، إلا أن المشرع قد قدر أنه قد تصادف التحقيق ظسروف يعتذر معها إجراء التحقيق في حضور الخصوم، وذلك إما لدواعي الاستعجال والسرعة، وإما خشية أن يضر حضور الخصوم بسر التحقيق ويعيق إظهار الحقيقة، فأجاز المشرع للمحقق أن يجرى التحقيق في غيبة الخصوم - ومنهم الضحايا - إذا كان لذلك موجب من ضرورة أو استعجال.

وقد نص القانون على ذلك في المادة ٢/٧٧ منه على أنه ".... لقاضى التحقيق أن يجرى التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة ... ومع ذلك للقاضى التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم، ومفاد ذلك أن القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم"^(٩١).

فقد تقتضى ظروف التحقيق أن يباشر المحقق - في حالة الاستعجال - بعض إجراءات التحقيق في غيبة ضحايا الجريمة، على أن ما يتعين ملاحظته أن حق المحقق في إجراء التحقيق في غيبة ضحايا الجريمة ليس مطلقاً، بل يجد حده في بعض إجراءات التحقيق التي تدعو المصلحة العامة للإسراع في اتخاذها، فيجوز الانتقال لمعاينة مكان الحادث قبل أن تمتد يد المتهم وأعوانه للعبث في أدلة الجريمة، كذلك يجوز سماع شاهد مشرف على الموت قبل حضور ضحايا الجريمة خشية موته لو انتظر المحقق حضورهم. وعلى الجملة فإن المحقق يجوز له مباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق أياً كان نوعه في غيبة ضحايا الجريمة

بسبب حالة الاستعجال، بيد أن حالة الاستعجال لا تتطلب مباشرة جميع إجراءات التحقيق في غيبة ضحايا الجريمة.

ويجب أن يكون معلوماً أن ما للمحقق في هذا الصدد هو أن يباشر بعض هذه الإجراءات دون إخطار سابق لضحايا الجريمة، خشية أن يترتب على هذا الإخطار ضياع الوقت فيفوت الغرض من التحقيق. وعلى ذلك إذا تمكن بعض الخصوم - ومنهم ضحايا الجريمة - من حضور التحقيق لم يجوز منعهم من حضوره^(٩٢).

كما يجوز للمحقق إجراء التحقيق في غيبة الخصوم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة، فإذا قدر المحقق أن حضور الخصوم قد يعرقل سير التحقيق ويضر بقيمة الأدلة المستمدة من الإجراءات، جاز مباشرة التحقيق في غيبتهم، كما لو رأى المحقق ضرورة سماع الشهود في غيبة المتهم، إذا كان المتهم من ذوى النفوذ مما يخشى معه ألا يقرر الشهود الحقيقة إذا تم سؤالهم في حضوره. على أن إجراء التحقيق في غيبة الخصوم - والحال هذه - تتوقف سلامته القانونية على توافر ظروف الضرورة فعلاً، كما أن الضرورة تقدر بقدرها، فقد تبرر الضرورة إجراء التحقيق في غيبة جميع الخصوم، وقد تبرر حرمان أحدهم فقط^(٩٣). فليس للمحقق أن يجرى التحقيق في غيبة خصم لا تقوم في حقه ضرورة، فليس للمحقق - في المثال المتقدم - أن يسمع الشهود في غيبة غير المتهم كالجني عليه أو المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها^(٩٤).

على أن بعض الفقه^(٩٥) يستثنى التفتيش من القاعدة التي توجب على المحقق إخطار ضحايا الجريمة - بل وجميع الخصوم - بموعد التحقيق ومكانه وتمكينهم من الحضور. على أساس أن التفتيش يقتضى الاطلاع على أسرار

الغير، ومن هذه الأسرار ما لا يتصل بالتحقيق، وإذا كانت مصلحة التحقيق تميز أن يطلع المحقق على أسرار الغير، فإن المصلحة لا تقتضى حضور غيره. ومن ثم فلا محل لإخطار الضحية بموعد التفتيش، ولا يجوز تمكينه من مشاهدة التفتيش إذا حضر. والواقع أن هذا الرأي يلفت الانتباه، فهو من ناحية يفتقر للسند القانوني، إذ أن المادة (٧٧) قررت أن للخصوم "أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق" ولم تستثن من ذلك إجراء بعينه، وإنما استثنت فحسب ما تدعو إليه حالة الضرورة أو ما يبرره ظرف الاستعجال. كما أن هذا الرأي من ناحية أخرى يغفل الفرق الدقيق بين عدم وجود ضرورة لحضور الخصوم التحقيق وبين قيام ضرورة تمتع حضورهم. والمنع في المادة (٧٧) مقرر في الحالة الثانية التي يكون الحضور فيها مانعا من ظهور الحقيقة دون الحالة الأولى^(٩٦). وعلى ذلك يجوز لضحايا الجريمة التمسك ببطان التفتيش الذي تم في غيبتهم، بشرط أن يكون لهم مصلحة في هذا الطلب.

هذا وتجري محكمة النقض على إمكان مباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق أيا كان نوعه في غيبة الخصوم، مادامت دواعي الضرورة أو الاستعجال قد توافرت^(٩٧). والملاحظ أن ما يشغل بال محكمة النقض وكذلك الفقه^(٩٨)، هو غيبة المتهم من عدمه وتأثير ذلك على صحة إجراءات التحقيق، إلا أن المحكمة وكذلك الفقه لم يول لغياب ضحية الجريمة بالاً. والصواب الذي نعتقده أنه قلما تكون هناك ضرورة تستلزم إجراء التحقيق في غيبة ضحايا الجريمة، بل على العكس قد تستدعى مصلحة هؤلاء حجب المتهم عن حضور بعض إجراءات التحقيق، فقد يحسن في أحوال خاصة منسح المتهم من حضور المعاينة في حضور المجني عليه والشهود درءا لاحتمال تأثيره فيهم^(٩٩).

ولا يفين عن البال في النهاية أن تقدير حالة الاستعجال أو الضرورة، متروك للمحقق يشره تحت رقابة محكمة الموضوع، فإذا اتخذ إجراء من إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم - ومنهم الضحايا - دون موجب من ضرورة أو استعجال كان الإجراء باطلاً^(١٠٠).

ثانياً : حق ضحايا الجريمة في الاطلاع على إجراءات التحقيق.

ونعني بذلك حق ضحايا الجريمة في الاطلاع على أوراق ومحاضر التحقيق التي تمت في غيبتهم. وقد ورد النص على هذا الحق في القانون في المادتين (٧٧، ٨٤) إجراءات جنائية. ففي المادة (٧٧) بعد أن خول المشرع لأعضاء التحقيق الحق في أن يجروا التحقيق في غيبة الخصوم في حالتي الاستعجال والضرورة، خول أيضاً لضحايا الجريمة والخصوم عامة الحق في الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات. وتقرر المادة (٨٤) أن " للمتهم وللمجني عليه وللمدعى بالحقوق المدنية وللمستول عنها أن يطلبوا على نفقتهم أثناء التحقيق صوراً من الأوراق أياً كان نوعها، إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك" وباستقراء هذين النصين يبين بجلاء أن من حق ضحايا الجريمة الاطلاع على محاضر التحقيق وأوراقه والحصول على صور منها سواء تم التحقيق في حضورهم أم في غيبتهم.

ويرى البعض^(١٠١) أن حالة الضرورة تقتضي منع الضحايا وغيرهم من الخصوم من حضور التحقيق، وأيضاً من الاطلاع على محاضره أو الحصول على صور من أوراقه، بحجة أن منع الخصم من الحضور للضرورة يقتضي حرمانه من الاطلاع على ما اتخذ في غيبته لذات السبب. أما حالة الاستعجال فأثرها

لا يعدو تحلل المحقق من واجب الإخطار، ولا يمتد إلى منع الخصم من الحضور إذا تمكن من ذلك بعد العلم بموعد الإجراء ومكانه بوسائله الخاصة، فأولى ألا تحرم حالة الاستعجال ضحايا الجريمة من حق الاطلاع على التحقيق بعد إجرائه أو طلب صور من الأوراق على نفقتهم.

والواقع أن هذا الرأي محل نظر : فهو أولا مخالف لصريح نص المادة (٧٧) إجراءات جنائية والتي قرر المشرع في صدر الفقرة الأولى منها جواز إجراء التحقيق في غيبة الخصوم للضرورة، ثم أردف ذلك في عجز الفقرة الأولى أيضا بقوله " وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الإطلاع على الأوراق ". ثم ثانيا أن الضرورة تقدر بقدرها، فالسرية إذا ما توافرت دواعيها إنما تكون أثناء مباشرة الإجراء، فإذا اتخذت السرية غايتها، ويكون استمرارها بغير مبرر، ومن ثم لم يكن من شأنها أن تحول دون إطلاع الخصوم على المحضر الذي أثبت فيه الإجراء، وذلك رعاية لحقوق الخصوم في الدفاع التي توجب اطلاعهم على ما تم في غيبتهم^(١٠٢). كل ذلك بشرط عدم صدور قرار من سلطات التحقيق بغير ذلك.

ويتعين ألا يفرب عن الملاحظة في النهاية أن بطلان الإجراءات لاتخاذها في غيبة الضحايا - في غير حالتها للضرورة والاستعجال - لا يرتفع بتمكينهم من الاطلاع على الإجراءات التي اتخذت في غيبتهم أو حصولهم على صور منها. لأن حق الحضور حق قائم بذاته ومستقل عن حق الاطلاع، وكلاهما من لوازم الدفاع، فلا يغني أحدهما من الآخر^(١٠٣).

ثالثا : حق ضحايا الجريمة في الحضور والاطلاع في فرنسا.

تقرر المادة (١/١١٨) إجراءات جنائية أنه لا يجوز سماع المدعى المدنى أو مواجهته إلا بحضور محاميه أو استدعائه ما لم يتنازل عن ذلك صراحة. وتوجب الفقرة الثانية إعلان المحامى قبل أربعة أيام عمل على الأكثر قبل الاستماع بخطاب مسجل أو بعلم الوصول، ويقدر المحامى ملاءمة حضوره جلسة الاستماع أو المواجهة من عدمه^(١٠٤).

وتوضح الفقرة الثالثة أن "أوراق التحقيق يجب أن تكون تحت تصرف المحامى قبل يومين عمل على الأكثر قبل الاستماع" ويجب أن يتم إطلاع المحلّمى على جميع الأوراق وإلا كان التحقيق باطلا^(١٠٥)، وإذا تمكن من حضور جلسة الاستماع دون اطلاع سابق، فإن ذلك لا يؤثر على صحة التحقيق^(١٠٦)، وأخيرا تقرر الفقرة الرابعة أن للمحامى أن يستخرج على نفقة المدعى المدنى صورا لأوراق التحقيق للعمل بموجها. واضح لأدى تأمل أن هذه الحقوق في فرنسا مقصورة على المحامى دون المدعى المدنى، وواضح بجلاء أيضا أهمية هذه الحقوق لمتابعة سير التحقيق، مما يدفعنا لبيان أحكام الاستعانة بمحام أمام هيئات التحقيق في القانونين المصرى والفرنسى. وهو ما سوف يكون مدار الحديث في المبحث التالى :

المبحث الثانى

الحق في الاستعانة بمحام

أولا : في القانون المصرى.

درسنا فيما سبق حق ضحايا الجريمة في الاستعانة بمحام أمام هيئة الشرطة في مرحلة جمع الاستدلالات، وكان ذلك اشتقاقا من روح القانون لا

بنص صريح. أما حق الاستعانة بمحام أمام جهات التحقيق فثبت بنص القانون صراحة في المادة (٣/٧٧) من قانون الإجراءات الجنائية التي جاء فيها "... للخصوم الحق دائما في استصحاب وكلائهم في التحقيق ..." وقد بين صدر المادة أن المقصود بالخصوم هم " النيابة العامة والمتهم والمجني عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها" فهذا النص صريح في أنه متى سمح للخصم بحضور التحقيق وجب أن يسمح بذلك أيضا لمحاميهِ. فالضحية ومحاميهِ يعتبران في الدعوى شخصا واحدا، ومن ثم فلا محل لتقرير سرية التحقيق بالنسبة للمحامي وحده. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا إلزام على جهة التحقيق متى حضر ضحية الجريمة دون محاميهِ بتأجيل التحقيق ودعوة المحامي لحضوره، بل لها أن تجري التحقيق في غيبة المحامي.

ولعل الغرض من حضور المحامي، مع الضحية التحقيقات، هو تدارك نقص العلم والخبرة القانونية لدى ضحايا الجريمة والخصوم عموما. فيتمكن المحامي من متابعة سير التحقيق والاعتراض على ما يتخذ من إجراءاته بالمخالفة للقانون. فليس له أن يترافع أو يوجه الأسئلة للشهود أو يناقش أقوالهم، إنما يكون له أن يقدم إلى المحقق الدفوع والطلبات التي يرى تقديمها أثناء التحقيق (م ٨١ إجراءات جنائية).

ولمحامي المجني عليه ولو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية حق التقدم بمذكرة يشير فيها إلى أدلة الإثبات أو يقترح إجراءات معينة لكشف الحقيقف، كما له حق الإطلاع على الأوراق المثبتة للإجراءات التي بوشرت في غيبة الضحية في حالتي الاستعجال والضرورة، وأخيرا له أن يطلب على نفقة

الضحية أثناء التحقيق صوراً من الأوراق أياً كان نوعها، إلا إذا كان التحقيق حصل بغير حضوره بقرار بذلك^(١٠٧).

ثانياً : في القانون الفرنسي.

إن حق المجني عليه في الاستعانة بمحام أثناء مرحلة التحقيق قد قسر في فرنسا بمناسبة إصدار قانون ١٩٢١/٣/٢٢، وإن كان قد قرر للمتهم من قبل ذلك^(١٠٨). وقد نصت المادة (٥/١١٤) إجراءات جنائية فرنسية على أن " للمدعى المدنى الحق في أخذ محام معه في الجلسة الأولى» كما أن له أن يستعين بعدة محامين، على أن يعين أحدهم لكي ترسل عليه الإعلانات والاستدعاءات (١١٧م) ويبلغ قاضى التحقيق بالمحامى الذى اختاره، وليس هناك شكل محدد لهذا الإبلاغ فيصح أن يكون شفويا أو كتابيا^(١٠٩).

هذا ولقد اختلف الفقه في مدى التزام قاضى التحقيق بإخطار المدعى المدنى بمحقه في تعيين محام، فذهب البعض^(١١٠) إلى القول بالتزام قاضى التحقيق بإخطاره بذلك.

ويذهب البعض الآخر^(١١١) إلى القول بعدم التزام القاضى بهذا الإخطار. وبهذا الاتجاه الأخير أخذت محكمة النقض الفرنسية^(١١٢).

هذا ولئن كان اختيار المحامى له من المزايا الكثير، ليس أقلها أنه شرط للاستفادة من حقوق كثيرة - وضحتنا جانباً منها في تناولنا للحق في الحضور والاطلاع - لا يكفي وصف المدعى المدنى للحصول عليها، كما أن تعيين المحامى ضماناً ضد تعسف سلطات التحقيق، لئن كان ذلك كذلك، إلا أنه يجب في نظر البعض^(١١٣) - وبحق - عدم حرمان المدعى المدنى من حقوق

مقررة له لعدم اختياره محاميا فقد يجهل هذا الإجراء، كما قد لا تتوافر له
الإمكانات المادية اللازمة له.

المبحث الثالث

الحق في تقديم الدفوع والطلبات وتفنيد الأدلة

بعد أن أعطى المشرع لضحايا الجريمة - المدعى المدنى والمجني عليه -
الحق في حضور الإجراءات والاطلاع على ما تم في غيبتهم منها، اعترف
لهم أيضا بالحق في تقديم الدفوع والطلبات والأدلة، كما أتاح لهم فرصة الرد
على ما يقدمه باقي الخصوم من أدلة. والمقصود بضحايا الجريمة في هذا الصدد
كل من المجني عليه^(١١٤) والمدعى المدنى أيضا .

أولا : في القانون المصرى.

بعد أن نظم المشرع حق ضحايا الجريمة في حضور إجراءات التحقيق،
نظم حقهم في تقديم الدفوع والطلبات والأدلة. فلا يعقل أن يحضر ضحية
الجريمة التحقيق دون أن ينبس بينت شفة. فتص المادة (٨١ أ.ج) على أن
" للنيابة العامة وباقي الخصوم أن يقدموا إلى قاضى التحقيق الدفوع والطلبات
التي يرون تقديمها أثناء التحقيق"، "وعلى القاضى أن يفصل في هذه الطلبات في
ظرف أربع وعشرين ساعة ويبين الأسباب التي يستند إليها" م(٨٢).

وبيت المادة (٢/١٠٠) أن لضحايا الجريمة متى ادعوا حقا في الأشياء
المضبوطة أن يطلبوا إلى قاضى التحقيق تسليمها إليهم، وهم في حالة الرفض
أن يتظلّموا أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وأن يطلبوا
سماع أقوالهم أمامها.

ولضحايا الجريمة أن يقدموا الأدلة وأن يطلبوا من المحقق اتخاذ إجراء معين من إجراءات التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة، أما إجراءات التحقيق الاحتياطية ضد المتهم، فلا يقبل من المدعى المدني أو المجني عليه طلبها ولا المناقشة فيها طبقاً للمادة (١٥٢). فلضحايا الجريمة الحق في سماع الشهود طبقاً لنص المادة (١١٠) ما لم ير المحقق عدم الفائدة من سماعهم. كما ينص المادة (١١٥) أن لضحايا الجريمة عند الانتهاء من سماع أقوال الشاهد إبداء ملاحظاتهم عليها، كما أن لهم سماع أقوال الشاهد عن نقط أخرى يبينونها، مع مراعاة أن للمحقق أن يرفض توجيه أى سؤال ليس له تعلق بالدعوى، أو يكون في صيغته مساس بالغير طبقاً للمادة (٣/١٥). كما أن لضحايا الجريمة أن يطلبوا تعيين خبير أو أكثر في الدعوى^(١١٥) كما أن لضحايا الجريمة الحق في حضور عمل الخبير إذا حضر غيرهم من الخصوم^(١١٦) ولهم طبقاً لنص المادة (٨٩) رد الخبير إذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك^(١١٧).

ويجب علينا التنبه في هذا الصدد أنه للمدعى المدني أن يقدم طلباً لنائب قاضٍ للتحقيق طبقاً للمادة (٢/٦٤ أ.ج)^(١١٨).

كما أن من الحقوق المقررة لضحايا الجريمة في هذا الصدد حقهم في الرد على أدلة الخصم ومناقشته. فهو من مقتضيات مبدأ المواجهة بين الخصوم الذى هو من المبادئ الرئيسة في التحقيق الابتدائي والنهائي على السواء، كما أن حق الرد من الحقوق المنفردة عن حق الدفاع. وعلى ذلك يجب أن يتاح لضحايا الجريمة فرصة الاطلاع على الأدلة المقدمة من المتهم، حتى تتاح لهم فرصة الرد على هذه الأدلة بتنفيذها أو بتقديم أدلة وأسانيد مضادة. فمن العبث

أن نقرر لضحايا الجريمة حق الحضور وحق الاطلاع دون أن نتيح لهم فرصة الرد على أدلة المتهم^(١١٩).

وأخيرا فإن على المحقق أن يخطر ضحية الجريمة بانتهاء التحقيق، ليبدى ما لديه من أقوال (م ٢/١٥٣ أ.ج).

ثانيا : في القانون الفرنسى.

في فرنسا يحق للمدعى المدنى ممثلا في شخص محاميه طلب رد قاضى التحقيق - طبقا لنص المادة (٩٩) أ.ج - وتحتص غرفة الاتهام هناك بالفصل في هذا الطلب عن طريق طعن عفو أو صفح "gracieux" تميزا له عن الطعن بالاستئناف بمعناه الدقيق^(١٢٠).

كما أنه - طبقا لنص المادة (١٠٤) أ.ج - يسمع كشاهد كل شخص مذكور في الشكوى المصحوبة بالادعاء المدنى، إلا أنه ليس للمدعى المدنى - جريا على حكم المادة (١٠٢) أ.ج - حضور جلسة سماع الشهادة. وحكم بأنه طبقا للمادة (٣٣٥) أ.ج يسمع المدعى المدنى كشاهد دون أداء اليمين^(١٢١) بيد أن سماعه مع قسم الشهادة لا يبطلها^(١٢٢) وتسمع أقواله في كل الأحوال كإجراء استدلال^(١٢٣) وهذه ضمانات مقررة للمدعى المدنى دون المجنى عليه الذى يجب أن تسمع شهادته مع أداء قسم اليمين طبقا للمادة (٣٣٥) أ.ج.

كما أن للمدعى المدنى الحق في طلب ندب خبير (م ١٥٦ أ.ج) ويعلن هو ومحاميه بنتائج تقرير الخبير (م ١١٨، م ١١٩ أ.ج)^(١٢٤) ويعطى له أجل لإبداء ملاحظاته، وله الحق في طلب تكملة عمل الخبير، كما يحق له

طلب رد الخبير وطلب خبير آخر، وعند رفض طلبه يصدر قاضى التحقيق أمرا مسببا خلال شهر من تاريخ وصول الطلب (م ١٦٧ أ.ج).

لكن ليس للمدعى المدنى حق طلب إعادة فتح التحقيق الذى أغلق، بإصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، إذا ظهرت أعمال جديدة، بل تختص بذلك النيابة العامة وحدها طبقا للمادة (١٩٠ أ.ج)، ولا يجوز التحليل على ذلك بتقديم شكوى مصحوبة بالادعاء المدنى إلى قاضى التحقيق عن نفس الأعمال ونفس الأشخاص^(١٢٥)، أو ضد شخص مجهول لإعادة فتح التحقيق عن نفس الوقائع^(١٢٦). إلا أنه يستحق الطعن القرار الذى يصدره قاضى التحقيق بعدم قبول الادعاء المدنى ضد شخص لم يشملته التحقيق، لأن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى يتمتع بالحجية في مواجهة من شمله التحقيق عن نفس الموضوع^(١٢٧).

هذه عجالة عن حق ضحية الجريمة - سواء تمثل في شخص المجنى عليه أم المدعى المدنى - في تقديم الدفوع والطلبات والأدلة، وهو حق هام لصيانة حقوق ضحايا الجريمة الأخرى. ومنتقل الآن لدراسة حق آخر لضحايا الجريمة أمام النيابة العامة أو غيرها من سلطات التحقيق الأخرى، وهو حق الادعاء المدنى.

المبحث الرابع

حق الادعاء المدنى أمام النيابة العامة وسلطات التحقيق الأخرى

تمهيد وتقسيم :

تعتبر الدعوى الجنائية من مرحلة جمع الاستدلالات إلى مرحلة التحقيق الابتدائي، وربما تبدأ مباشرة بمرحلة التحقيق الابتدائي. ويجرى التحقيق

الابتدائي السلطة التي عينها القانون، وهي بحسب الأصل النيابة العامة، وقد يندب قاضٍ للتحقيق بمعرفة رئيس المحكمة، وقد يباشر الخامي العام أو غرفة الاتهام بعض التحقيقات التكميلية. ويجوز للمضروور أمام أى جهة أن يدعى مدنيا للمطالبة بالتعويض عن أضرار الجريمة. وتناول حقه في الادعاء المدنى أمام كل جهة في بند مستقل على النحو التالى :-

أولا : الادعاء المدنى أمام النيابة العامة.

تنص المادة (١٩٩ مكررا أ.ج) على أن " لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بمقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى، وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الادعاء، ولمن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض أمام محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، خلال ثلاثة أيام من وقت إعلانه بالقرار" .

وتكون مباشرة الادعاء المدنى أمام سلطات التحقيق - بصفة عامة - عن طريق إبدائه أمام سلطة التحقيق في مواجهة التهم، فإذا لم يكن حاضرا وجب إعلانه بالدعوى المدنية.

وتفصل النيابة العامة في قبول الادعاء المدنى خلال ثلاثة أيام من تقديمه، فالنيابة العامة غير ملزمة بقبول الادعاء، حيث لها مطلق التقدير في قبول الطلب أو رفضه، فقد ترى أن من شأن تدخل المضروور تعطيل الإجراءات في الدعوى الجنائية التي أوشكت على النهاية. والواقع أن مدة الثلاثة أيام المذكورة بعالية قد تذهب بحق ضحية الجريمة في الادعاء المدنى، إذ المشاهد عملا أن كثيرا من التحقيقات الجنائية تنتهي خلال أيام قليلة، ويكون من الطبيعي أن يرفض عضو

النيابة ادعاء المضرور مدنيا بحجة أن الدعوى قد أوشكت على النهاية. ففي يد النيابة إذن تعطيل الحق الذي منحه القانون للمدعى المدنى، مع أن لوجوده أثناء الإجراءات الأولى من الدعوى الجنائية أثر في تجميع الأدلة بشكل قد لا يتوافر بعد ذلك إذا ما طرحت الدعوى على المحكمة^(١٢٨). ولهذا يفضل البعض^(١٢٩) إطلاق هذا الحق لمن لحقه ضرر من الجريمة، وألا تمنح النيابة العامة أثناء التحقيق حق حرمانه من حضور التحقيق فتفوت عليه فرصة الرقابة على ما تتخذه من إجراءات، وكنا نطمح - والقول لصاحب الرأي ونحن نشاطه - في سرعة البت في طلب الادعاء مدنيا بدلا من التراخي فيه ثلاثة أيام تكفي لإنهاء التحقيق في معظم الجرائم العادية، كما كان يجب سرعة الفصل في الطعن من غرفة الاتهام في ٢٤ ساعة^(١٣٠).

ويتعين ألا يغرب عن الذهن أنه لا يشترط أن يكون قبول الادعاء بقرار صريح^(١٣١)، وإنما لكل دعوى ظروفها الخاصة التي يستتج منها قبول النيابة العامة أو رفضها للادعاء المدنى. فيعتبر قبولاً للادعاء المدنى إعطاء المضرور كافة الحقوق المترتبة على ادعائه، مثل السماح له بحضور إجراءات التحقيق، أو أن تطلب منه النيابة العامة إعلان من يستشهد بهم. أما إذا ظهر أنه كان يتعين دعوته أثناء مباشرة النيابة العامة لإجراء من إجراءات التحقيق اتخذته خلال ثلاثة أيام، وأغفلت النيابة العامة ذلك عامدة، فإن هذا يفسر من جانبها على أنه رفض للادعاء المدنى. والأحوط - بصفة عامة - افتراض قبول النيابة العامة لطلب المدعى المدنى، حتى لا يضار بموقفها السليبي، فضلا عن أنها لو كانت راغبة في الرفض لأعلنته فورا. ويتعين على المضرور حينئذ أن يتم الإجراءات الأخرى التي نص عليها القانون من تسديد الرسوم وتحديد محل إقامة^(١٣٢).

ثانيا : الادعاء المدني أمام سلطات التحقيق الأخرى.

قد يندب قاضي التحقيق طبقا للمواد : ١١، ١٢، ١٣، ٦٤، ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية، ويحق لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يتدخل للادعاء مدنيا للمطالبة بالتعويض عن ذلك الضرر أمام قاضي التحقيق، وعلى هذا نصت المادة ٧٦ من قانون الإجراءات بقولها " لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بمقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى، ويفصل قاضي التحقيق نهائيا في قبوله بهذه الصفة في التحقيق ». . ويلاحظ أن قاضي التحقيق يفصل نهائيا في قبول الادعاء المدني من عدمه، أى أن قراره لا يقبل الطعن. ولم يحدد القانون لقاضي لتحقيق أى موعد خاص للفصل في قبول الادعاء من عدمه، والقاعدة العامة أن يفصل في جميع الطلبات التي تقدم إليه خلال أربع وعشرين ساعة (م ٨٢ أ.ج)، ولا يترتب على مخالفة الميعاد المحدد البطالان إذ الغرض منه هو مجرد الحث على الإسراع.

وإذا باشر المحامي العام التحقيق - لأى سبب - فإن له كل سلطات التحقيق باعتباره إحدى جهاته، ومن ثم يجوز الادعاء المدني أمامه. واستفادة المدعى المدني من مباشرة الادعاء أمام المحامي العام مقصورة على هذه الحالة، فإذا اقتصر المحامي العام - عند التصرف في الدعوى - على مطالعة أوراقها فلا يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا، لأن مقتضى قبوله أن تكون له صفة الخصوم ويتمتع بمقوقهم من حضور الإجراءات ودعوة الشهود وتقديم تقارير الخبراء وغير ذلك، وهذا كله غير متوافر (١٣٣).

ثالثا : مصير الادعاء المدنى :

يجب أن يكون معلوما أن المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى لا تتقيد بقبول الادعاء المدنى سواء صدر القرار بقبوله من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق (م ٢/٢٥٨ أ.ج.)، فلها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية أو بعدم قبولها. كما أن القرار الصادر برفض الادعاء لا يحول دون إمكان الادعاء مدنيا بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية إذا ما رفعت إليها الدعوى الجنائية، أو من رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية (م ١/٢٥٨).

وسواء قدم الادعاء المدنى في مرحلة جمع الاستدلالات أم في مرحلة التحقيق فإن مصيره يرتبط بمصير الدعوى الجنائية. فإذا كان قد سبق قبوله بمعرفة النيابة العامة بعد إحالته مع المحضر، أو أثناء التحقيق الذى أجرى بمعرفة النيابة العامة أو قام به قاضى التحقيق، فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة الجنائية تشمل الدعوى المدنية بقوة القانون (م ٣/٢٥١ أ.ج.). أما إذا أصدرت النيابة العامة أمرا بحفظ الأوراق بناء على محضر جمع الاستدلالات إذا رأت أن لا محل للسرى في الدعوى، فإن هذا الأمر لا يقبل تظلما ولا استئنافا من جانب المدعى بالحق المدنى، وله أن يلجأ إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجناح والمخالفات، إذا توافرت شرائطه^(١٣٤)، وله أن يسلك الطريق المدنى حسبما يرى مصلحته. أما إذا أصدرت أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد تحقيق الواقعة، فيجوز للمدعى المدنى الطعن فيه في الميعاد القانونى، فإذا لم يطعن فيه أو رفض طعنه، فلا يجوز له أن يلجأ إلى الطريق الجنائى^(١٣٥)، ولا يكون أمامه سوى اللجوء إلى الطريق المدنى لرفع دعواه المدنية. وإن كان هناك من يرى أن المضرورة له الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية بعد إحالة

المتهم إليها حتى ولو لم يطعن في عدم قبول ادعائه أو طعن ورفض طعنه، استنادا إلى أن حق التقاضي مصون ومكفول للناس كافة، ولا يصح أن يقف القرار الصادر من سلطة التحقيق حائلا بين المضرور وقاضيه الطبيعي^(١٣٦). ورغم رغبتنا الأكيدة في توفير أكبر حماية لضحايا الجريمة إلا أننا لا نستطيع مشاطرة هذا الرأي، لأن قرار سلطات التحقيق لا يقف حائلا بين المضرور وقاضيه الأصلي، وهو لقاضى المدنى، حيث إن اختصاص القاضى الجنائى بهذا الأمر استثنائى، وللمضرور الخيرة بين أن يلجأ إلى أى الطرفين، فإذا أهمل الطعن في القرار أو رفض طعنه، فإنه لا يكون له خيار بعد أن أوصد الطريق الجنائى أمامه إلا أن يلجأ إلى قاضيه الطبيعي وهو القاضى المدنى.

المبحث الخامس

حق ضحايا الجريمة في إعلانهم بأمور الدعوى الجنائية

من أهم الضمانات التى منحها المشرع لضحايا الجريمة، إلزام النيابة العامة وقضاة التحقيق، بإعلان الضحية بكل ما يتخذ في الدعوى من إجراءات، حتى يكون الضحية على جلية من أمره. وجريا على سنة ابعتها في التقسيم نبدأ ببيان هذا الحق في القانون المصرى، ونردفه ببيان هذا الحق في القانون الفرنسى.

أولا : في القانون المصرى.

لعل أول ما يصادفنا في هذا الشأن هو نص المادة (٦٢) أ.ج والسق
تقضى بأنه " إذا أصدرت النيابة العامة أمرا بالحفظ، وجب عليها أن
تعلنه إلى المجني عليه، وإلى المدعى بالحقوق المدنية، فإذا توفى أحدهما كان

الإعلان لورثته جملة في محل إقامته" وباستقراء هذا النص نجد أنه يُلزم النيابة العامة بإعلان المجني عليه بأمر الحفظ حتى ولو لم يدع بمحقوق مدنية، بل إن هذا الأمر أكده القانون صراحة في نص المادة (٤٤ أ.ج) التي جرى نصها على النحو التالي "تسرى في حق الشاكي المادة (٦٢) ولو لم يدع بمحقوق مدنية" والغرض من هذا النص هو إتاحة الفرصة لضحية الجريمة - متمثلا في شخص المجني عليه أو المدعى المدين - للتظلم من أمر الحفظ إلى عضو النيابة العامة الذي أصدره، أو إلى رؤسائه باعتباره إجراء إداريا للنيابة العامة أن ترجع فيه بلا قيد أو شرط قبل انقضاء الدعوى الجنائية^(١٣٧). ودون أن تكون ملزمة بإبداء أسباب عدولها^(١٣٨).

وتوجب المادة (٣/١٥٤ أ.ج) والمادة (٣/٢٠٩) إعلان المدعى المدين بالأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، وإذا كان قد توفى يكون الإعلان لورثته جملة في محل إقامته. ونرى أنه يجب أن يعلن المجني عليه أيضا - بعد تعديل النص - لأنه غالبا ما يضار أيضا من صدور هذا الأمر.

وتبين المادة (٨٣ أ.ج) أنه "إذا لم تكن أوامر قاضي التحقيق صدرت في مواجهة الخصوم تبلغ للنيابة العامة، وعليها أن تعلنها لهم في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها. كما تنص المادة (١٥٣ أ.ج) على أنه "متى انتهى التحقيق يرسل قاضي التحقيق الأوراق إلى النيابة العامة... وعليه أن يحظر باقي الخصوم ليدوا ما قد يكون لديهم من أقوال". وتجسئ المادة (١٥٧) لتقرر "على النيابة العامة عند صدور القرار بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية أن تقوم بإرسال جميع الأوراق إلى قلم كتاب المحكمة في ظرف

يومين لإعلان الخصوم بالحضور أمام المحكمة في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة".

وقد حرصت التعليمات العامة للنيابات^(١٣٩) على تأكيد كل ذلك. فنصت المادة (٨٠٩ منها) على إعلان أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة إلى المحني عليه والمدعى بالحقوق المدنية، فإذا توفي أحدهما أعلن لورثته جملة في محل إقامته، ويكون الإعلان على يد محضر أو بواسطة أحد رجال السلطة العامة، وتسلم صورة الإعلان لصاحب الشأن، ويودع الأصل بعد التوقيع عليه بالتسلم ملف الدعوى. كما تنص المادة (٨١٠) من التعليمات على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ هو إجراء إداري، يصدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات، وهو لا يقيددها ويجوز العدول عنه في أي وقت، بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة، ولا يقبل تظلماً أمام القضاء أو استئنافاً من جانب المدعى بالحق المدني أو المحني عليه، ولهما اللجوء إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجرح والمخالفات إذا توافرت شروطه، أو التظلم الإداري إلى الجهة الرئاسية.

وتبين المادة (٢٢٣) من التعليمات أنه "يجب على المحقق أن يجري التحقيق في مواجهة الحضور من الخصوم، وهم التهم والمحني عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ووكلائهم ...". ويجب على المحقق إعلان الخصوم باليوم الذي يباشر فيه التحقيق وبمكانه (م ٢٢٥). كما أن على المحقق إخطار المدعى بالحق المدني بذلك أيضاً (م ٢٥٤). وتلزم المادة (٥٢٦) إعلان المدعى المدني بأوامر المحقق التي لم تصدر في مواجهته. وتقرر المادة (٥٢٧) حقه في الحصول على صور من الأوراق. أما المادة (٥٣١) فتوجب إخطار المدعى المدني بأمر الحفظ وإعلانه بالقرار الصادر بعدم وجود وجه

لإقامة الدعوى الجنائية، وفي حالة وفاة المدعى يكون الإعلان لورثته
جملة في محل إقامته.

ونسترعى الانتباه في النهاية إلى أنه ولئن كان إعلان ضحية الجريمة
- في أي صفة تمثل - بأمور الدعوى الجنائية المرفوعة عن الجريمة التي حاقت
به من الأهمية بمكان، حتى لا تغمط حقوقه ويحيق به الضرر البالغ، سيما إذا
انتهت الدعوى بالحفظ أو بالأمر بأن لا وجه لإقامتها، أو قضى فيها
بالبراءة دون التفات لأقوال الضحية وطلباته، ففات عليه بذلك إظهار
الحقيقة، وتقديم المعونة للمحقق أو للقاضي في الإثبات، فضلا عن ضياع
حقوقه^(١٤٠)، فلئن كان ذلك كذلك، إلا أنه مما يدعو للأسف - كما يلاحظ
العض^(١٤١) - أن النيابة العامة لا تعلن غالبا أوامر الحفظ، ولا الأمر بأن لا
وجه لإقامة الدعوى الجنائية إلى المجني عليه ولا إلى المدعى المدني برغم أهمية
هذا الإعلان لحماية حقوق المجني عليه، ولفتح باب الطعن أو التظلم الإداري
على الأقل الذي قد يسفر عن جديد في الإثبات وتعديل سير الدعوى.

ثانيا : في القانون الفرنسي.

أما في فرنسا، فيلاحظ أننا سبق وأن أوردنا نص المادة (١١٨ أ.ج.ف)
والتي تعلق بإعلان المدعى المدني - ممثلا في شخص محاميه - بجملة
الاستماع والاستجواب والمواجهة، وبضرورة وضع الأوراق تحمت تصرف
المحامي^(١٤٢). ونضيف هنا أن المادة (١٨٣ أ.ج.ف) قد أوجبت إعلان المدعى
المدني بقرارات انتهاء التحقيق بخطاب مسجل، وبالنسبة للقرارات التي له
استئنافها يكون الإعلان عن طريق محضر، وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من
صدورها، حتى يتسنى له استئنافها خلال عشرة أيام من إعلانها، كما بينت

المادة (١٨٦ أ.ج.ف) ذلك. على أن القرارات الصادرة قبل قفل التحقيق، تعلن لمحامى المدعى بالحقوق المدنية خلال أربع وعشرين ساعة من صدورها^(١٤٣).

المبحث السادس

حق ضحايا الجريمة في التظلم والظعن في أوامر النيابة العامة وقاضى التحقيق

تمهيد :

نود أن نستعرض الانتباه منذ البداية إلى أن الأصل في أوامر التحقيق أنها لا تفصل في موضوع الدعوى، وكل غايتها هو فحص الواقعة ثم التصرف فيها إما بتقديم الدعوى إلى جهة القضاء ، وإما بالإغضاء عن ذلك . وتخضع هذه الأوامر لرقابة محكمة الموضوع إذا رفعت الدعوى إليها، وهذا بذاته مغن عن الظعن في أوامر التحقيق عقب صدورها: فالخصم يمكنه أن يدفع أمام المحكمة بما ينعيه على هذه الأوامر من شوائب وعيوب، وإذا تحققت المحكمة من صحة دفعه أهدرت هذه الأوامر وكل أثر نتج عنها. ولهذا كان الأصل امتناع الظعن على أوامر التحقيق. إلا أن ثمة أوامر تصدر من سلطات التحقيق تمثل فضلا في الطلب المقدم أثناء التحقيق، كالقرار الصادر بحفظ الأوراق، والقرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى، والقرار بعدم قبول الادعاء المدنى، وهذا ما دعا المشرع للخروج على هذا الأصل المذكور بعاليه فأجاز الظعن في بعض أوامر التحقيق.

المطلب الأول

حق ضحايا الجريمة في التظلم والطعن في القانون المصري

إن تحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من أوامر التحقيق يدخل في باب الملائمات التشريعية. والملاحظ أن خطة المشرع في هذا الخصوص غير واضحة، فهو لا يجعل الطعن في الأمر أو عدمه منوطاً بطبيعة الأمر ذاته، بل بصفة الأمر غالباً أو بصفة الخصم. فمن الأوامر ما يصح الطعن فيه إذا صدر من قاضي التحقيق ويمتنع الطعن فيه إذا صدر من النيابة العامة، كذلك فإن عامة الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق تقبل الطعن فيها من النيابة العامة، لكن قلة قليلة منها تقبل الطعن فيها من الخصوم الآخرين^(١٤٤). وندرس فيما يلي حقوق ضحايا الجريمة في التظلم أو الطعن في بعض أوامر التحقيق على النحو التالي :-

الفرع الأول

التظلم من قرار حفظ الأوراق^(١٤٥)

تنص المادة (٦١ أ.ج) على أنه " إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى، تأمر بحفظ الأوراق". فالأمر بحفظ الأوراق قرار تصدره النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام، ولا تلتزم بإبداء أسباب الحفظ، وليس لأي سلطة أخرى حق الرقابة على هذه الأسباب، فيجوز للنيابة العامة أن تحفظ الدعوى لسبب قانوني كعدم توافر أركان الجريمة، أو لسبب موضوعي كعدم كفاية الأدلة أو عدم نسبة الواقعة المدعاة إلى شخص معين^(١٤٦). كما يجوز لها أن تحفظ الدعوى لأسباب مصلحة محضة لا علاقة لها بالقانون أو الإثبات، كأن تصرف النظر عن رفع الدعوى في جريمة معينة، رغم معرفة الفاعل وكفاية

الأدلة ضده، إذا وجدت أن المصلحة العامة تقتضى التغاضي عن تلك الدعوى^(١٤٧).

ولم يغفل المشرع الآثار السلبية التي قد تترتب على الأمر بحفظ الأوراق، إذ قد يتخذ هذا الإجراء للتغاضي عن بعض الجرائم^(١٤٨)، فأباح المشرع للمجنى عليه حق التظلم من هذا القرار ولائيا أو رئاسيا، إلا أنه لم يبح الطعن فيه أمام القضاء، أما إذا كان الأمر جنائية وصلر أمر الحفظ - وهذا وارد عملا - فلا يوجد في التشريع المصرى ضمانات واحدة للمحافظة على حقوق ضحايا الجريمة، على النحو الذى نعرض له تفصيلا في الادعاء المباشر.

فعلى النيابة العامة - إن أرادت توفير الحماية لضحايا الجريمة - أن تبذل قصارى جهدها في البحث، وأن تنظر الأمر مليا قبل إصدارها لأمر الحفظ، وتؤكد التعليمات العامة للنيابات على ذلك في المادة (٨٣) بقولها "إذا تبين لعضو النيابة بعد جمع الاستدلالات، واستجلاء جميع وقائع الدعوى واستكمال كل نقص فيها، أن الاستدلالات قبل المتهم منتفية بصفة قاطعة أو أن احتمالات الإدانة لا تتوافر بنسبة معقولة، تعين عليه إصدار الأمر بحفظ الدعوى". كما ت لزم المادة (٨٠٤) بأن يشتمل أمر الحفظ على بيان الواقعة ومناقشة كل الاستدلالات التى اشتملت عليها الأوراق والأسباب التى يستند عليها عضو النيابة الأمر به، وذلك على نحو ينبى على أنه أحاط بالدعوى وبكافة عناصرها عن بصر وبصيرة. وحظرت المادة (٨٠٥) كل الوسائل لتقوية الاستدلالات أو لمعرفة الفاعل بعد فوات وقت مناسب.

ويجب أن يكون معلوما في النهاية، أنه كلما عيّنت الدرجات الرئاسية في جهاز النيابة العامة بدراسة التظلمات التي تقدم إليها، كلما تكشفت أخطاء في الوقت المناسب، وتستدرك تصرفات كان من شأنها أن تضيع حقوق المجني عليه أو الدعوى العمومية، كما أنه كلما بذل الجهد في أعمال المراجعة والفحص الشهري للقضايا المحفوظة - تنفيذًا للنظام المعمول به في النيابة الكلية - كلما عولجت أخطاء في التصرف ربما يكون لها أبلغ الضرر على حقوق ضحايا الجريمة إن لم تستدرك في الوقت المناسب^(١٤٩).

الفرع الثاني

الطعن في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية^(١٥٠)

الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية هو "أمر قضائي من أوامر التصرف في التحقيق تصدره بحسب الأصل إحدى سلطات التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق، لتصرف به النظر عن إقامة الدعوى الجنائية^(١٥١) فهو قرار بعدم إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، وذلك يقتضى وجود تحقيق سابق لاتخاذها، باعتبار أن هذا القرار لا يعد كونه تصرفاً في التحقيق، وهو بذلك ذو طبيعة قضائية^(١٥٢)، ومن هنا يختلف عن الأمر بحفظ الدعوى السابق تناوله، فهذا إجراء إداري تصدره النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام، وليس له أثر إلزامي، كما أن سلطة النيابة في الحفظ مطلقة لا تنقيد بسبب معين. في حين أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، تصرف في التحقيق له حجته، كما أنه لا يكون صحيحاً إلا إذا كان يبرره سبب مما يجيزه القانون^(١٥٣). والعبرة في تحديد طبيعة الأمر هي بحقيقة الواقع لا بالوصف الذي يطلق عليه^(١٥٤).

ولما كان صدور هذا الأمر قد يحمي الضرر بضحايا الجريمة، فقد أجاز القانون للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في هذا الأمر، سواء أكان صادرا من قاضي التحقيق (م ١٦٢ أ.ج) أم من النيابة العامة (م ٢١٠). إلا إذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجرمية وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة (١٢٣ ع.)^(١٥٥).

ويرفع الطعن في مواد الجنايات إلى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة، وفي مواد الجرح والمخالفات إلى محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة (م ١٦٧، م ٢١٠) وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعن به (م ١٦٦ أ.ج.). وينبغي ملاحظة أن طعن المدعى المدني ينصرف إلى الدعوى الجنائية مع المدنية، على خلاف الأصل في انصراف أثر طعن المدعى المدني إلى دعواه المدنية فحسب^(١٥٦) حتى يدخل المدعى المدني دعواه في حوزة القضاء.

ولما كان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يترتب عليه آثار بالغة الخطورة، فلقد حرصت التعليمات العامة للنيابات على شحذ ذهن عضو النيابة العامة بضرورة التريث قبل أن يصدر الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية. فتؤكد المواد (٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٧) منها على أنه لا يجوز التقرير بعدم جود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل استجلاء جميع وقائع الدعوى، وتحقيق كل دليل ورد فيها، وأن الأمر بعدم وجود وجه يعتبر بمثابة حكم قضائي، فيجب أن يكون مكتوبا وصریحا، ويجب على عضو النيابة أن يعنى بتسييه وأن يضمنه بيانا كافيا لوقائع الدعوى في أسلوب واضح وأن

يتناول الأدلة القائمة فيها، ويرد عليها في منطوق سائغ، وأن يتصدى للبحث القانوني بالقدر اللازم في الدعوى.

وقبل أن نترك هذا المقام يروق لنا أن نسجل ملاحظتين على جانب كبير من الأهمية، الأولى : أن المشرع المصري قد ضيق على المجني عليه فسلب منه حقوقا كانت مقررة له سابقا^(١٥٧) فاستبعد المجني عليه من نطاق الطعن على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية^(١٥٨) . ويرر البعض^(١٥٩) ذلك بالقول بأن للمدعى المدنى وحده صفة الخصم في الاستئناف للوصول بالدعوى الجنائية كهي تنظر تبعا لها الدعوى المدنية. إلا أن جانباً آخر من الفقه^(١٦٠) - نؤيده - ينتقد هذا التعديل على أساس أن ذلك يحول بين المجني عليه المضرور وبين مباشرة هذه الرقابة لمجرد أنه لم يدع مدنيا، وقد يرجع أمر عدم الادعاء إلى أمور لا دخل لإرادته فيها. ثم إن هذا الحق مقرر لتفادى احتمال خطأ سلطة التحقيق لإحياء الدعوى الجنائية، والواجب أن يستفيد منه المجني عليه حماية لحقوقه الجنائية كالمدعى المدنى حماية لحقوقه المدنية. ويرى البعض^(١٦١) أن القانون وقد اعترف للنائب العام بسلطة إلغاء الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة العامة، في خلال ثلاثة شهور من صدوره، فإن ذلك يتيح للمجنى عليه أن يتظلم منه للنائب العام ويطلب منه استخدام سلطته المقررة له في هذا الخصوص، ولكن هذه المكنة مقصورة على الأمر الصادر من النيابة العامة ولا تمتد إلى الأمر الصادر من قاضى التحقيق. وإن كان يمكن للمجنى عليه في هذه الحالة أن يلجأ إلى النيابة العامة طالبا منها مباشرة حقها في استئناف هذا القرار، غير أن القرار في الحالين مرهون بإرادة النيابة العامة.

أما الملاحظة الثانية فصعلق باستثناء الأمر الصادر في جرائم الموظفين العموميين من نطاق الطعن^(١٦٢) - بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - ونرى ضرورة إباحة الطعن في القرار الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية حتى ولو كانت الجريمة من جرائم الموظفين^(١٦٣) ، فالوضع التشريعي الحالي يمثل انتكاسا خطيرا لحقوق ضحايا الجريمة، خاصة ضحايا إساءة استعمال سلطة الوظيفة العامة. ولا خشية من إساءة ضحايا الجريمة لاستعمال هذا الحق، إذ قرر المشرع في المادة (١٦٩) أنه " إذا رفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى جاز للجهة المرفوع إليها الاستئناف أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف إذا كان لذلك محل ". وقصد بهذا الحكم تقرير ضمانات للمتهم ضد الإستئناف الكيدي^(١٦٤) . وجاء في توصيات المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي ما مفاده أن يكون للمجنى عليه والمدعى المدني الشخصي الطعن على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية^(١٦٥) .

الفرع الثالث

الطعن في الأوامر المتعلقة بالاختصاص

تنص المادة (١٦٣ أ.ج) على أن " لجميع الخصوم أن يستأنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ... ". وأوامر الاختصاص قد تكون متعلقة باختصاص المحقق نفسه، كما لو رفض المحقق الاستمرار في التحقيق بدعوى أن القضية من اختصاص جهة تحقيق أخرى وأحال عليها التحقيق، فإن هذا يعتبر قرارا منه بعدم اختصاصه ، ويكون للمجنى عليه والمدعى المدني - كغيرهم من الخصوم - الطعن في هذا القرار. كما قد تكون أوامر الاختصاص متعلقة بولاية

المحقق وسلطته، فإذا كانت الجريمة مما علق القانون تحريك الدعوى فيها على شكوى المجني عليه، ولم تقدم الشكوى، أو كانت باطلة لسبب من الأسباب أو حصل تنازل عنها، ودفع المجني عليه بذلك، ورفض قاضى التحقيق دفعه، فإن هذا القرار يعتبر من أوامر الاختصاص التى يجوز الطعن فيها.

ونود أن نلفت الانتباه إلى أن نص المادة (١٦٣ أ.ج) قد ورد في خصوص أوامر قاضى التحقيق، ولم يرد نص مواز له في خصوص أوامر النيابة العامة، مما دعا البعض^(١٦٦) إلى التساؤل عما إذا كان يحق للخصوم جميعاً - ومنهم ضحايا الجريمة - استئناف أوامر النيابة العامة المتعلقة بمسائل اختصاص، كما هم ذلك بالنسبة لقاضى التحقيق طبقاً للمادة (١٦٣ أ.ج) ؟ وأجاب على ذلك بأنه إزاء سكوت المشرع لا يمكن القول بجواز الطعن في هذه القرارات، لأنه مادام المشرع قد نص صراحة على استئناف الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى دون إشارة إلى غيره من أوامر النيابة العامة، فمعنى ذلك أنه وحده الذى يجوز استئنافه، كما أن في نظام النيابة العامة سلطة رئاسية فيمكن للخصوم النظم لرؤساء المحقق، مما يعنى في أغلب الأحيان عن الطعن في أوامرها، فلا محل للتوسع في هذه الطعون.

والصحيح لدينا جواز الطعن في أوامر النيابة العامة المتعلقة بالاختصاص، فهذا قياس على ما للخصوم إزاء أوامر قاضى التحقيق، ومعلوم أن القياس في المجال الإجرائي جائز. كما أن الأصل في الأشياء الإباحة ولا حظر إلا بنص صريح^(١٦٧). ثم إن المشرع ينص على مسائل الاختصاص صراحة في خصوص قاضى التحقيق دون النيابة العامة ما لشيء إلا لأن الاختصاص المنعقد لقاضى التحقيق بالتحقيق - في مصر - أمر استثنائي، فأراد المشرع أن يبين

حدود هذا الاستثناء بكل دقة. أضف إلى ذلك أن إباحة الطعن في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى صراحة دون باقي الأوامر التي تصدرها النيابة العامة، ما هو إلا اقتناع من المشرع بخطورة هذا الأمر على الدعوى الجنائية، إذ يجنبها عن نظر القضاء. وأخيرا فإن أمر التظلم إلى السلطات الرئاسية لا غناء فيه - فهو لا يقيم أودا ولا يسد رمقا - لأن الواقع العملي يؤكد أن النيابة العامة قلما ترجع عن قرارها، إما اقتناعا أو محاباة لمصدر القرار أو حتى لزجة العمل. لكل ذلك فإننا نرى ضرورة إباحة الطعن في الأوامر المتعلقة باختصاص النيابة العامة أسوة بالأوامر المتعلقة باختصاص قاضي التحقيق.

الفرع الرابع

الطعن في الأمر الصادر بعدم قبول الادعاء المدني

للمدعى المدني أن يطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم قبول ادعائه المدني أثناء التحقيق، وذلك طبقا للمادة (١٩٩ مكررا أ.ج) والتي جاء في عجزها "..... ولمن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، خلال ثلاثة أيام تسرى من وقت إعلانه بالقرار". فطالما استوفى المدعى المدني إجراءات الادعاء المدني فله الحق في استئناف الأمر الصادر برفض قبول هذا الطلب. وعمتضى هذه الصفة تتوافر له جميع حقوق الخصوم أثناء نظر الاستئناف^(١٦٨). وإذا ادعى المجني عليه مدنيا أمام النيابة العامة ورفضت قبول طلبه وأمرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، فله أن يطعن في الأمرين معا بالاستئناف. أما إذا قصر استئنافه على الأمر برفض ادعائه وقبل هذا الطعن، اكتسب صفة المدعى المدني وكان له

الحق في استئناف الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى في خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه به^(١٦٩).

هذا بالنسبة للقرار الصادر من النيابة العامة برفض قبول الادعاء المدنى، أما إذا كان قرار رفض قبول الادعاء المدنى صادرا من قاضى التحقيق فلا يجوز الطعن فيه. وعلى ذلك جرى نص المادة (١٧٦ أ.ج) " لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بمحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى، ويفصل قاضى التحقيق نهائيا في قبوله بهذه الصفة في التحقيق ". ويرى البعض^(١٧٠) أن هذا الوضع ليس فيه إجحافا للمدعى المدنى، لأن قاضى التحقيق إما أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى المحكمة - وهنا يستطيع المدعى المدنى أن يدعى أمام المحكمة ولن يؤثر قرار قاضى التحقيق بالرفض في حقوقه طبقا للمادة (١/٢٥٨ أ.ج) - وإما أن يصدر قاضى التحقيق أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية - وهنا وبالرغم من أن المدعى المدنى لا يجوز له الطعن في هذا القرار لأنه فاقد الصفة والحال هذه، بعد رفض قبول ادعائه المدنى، فإنه يستطيع طرق باب المحاكم المدنية لرفع دعواه المدنية - ويضيف على ذلك أن امتناع الطعن على قرار قاضى التحقيق برفض الادعاء المدنى مرده حنكة وخبرة القاضى التى تبعده عن مظنة التعسف أو سوء التقدير عند استعماله لحقه.

الحقيقة أننا لا نستطيع مشاطرة هذا الرأي لأن كل ما ساقه من مبررات قائمة أيضا في حالة صدور القرار من النيابة العامة، ومع ذلك أجاز القانون للمدعى المدنى الطعن في قرار النيابة الصادر برفض ادعائه مدنيا . صحيح أن باب القضاء المدنى مفتوح إلا أن هذا الرأي يغفل الفوائد العديدة التى يحققها وجود ضحايا الجريمة في ساحة القضاء الجنائى - نوضحها تفصيلا في مناسبة

لاحقة - ثم إن حنكة القاضى وخبرته لا تكفى في نظر البعض^(١٧١) - وبحق - " لتبرير حرمان الضحية من الطعن في قرار قاضى التحقيق، لأن احتمالات خطئه وارادة، ولا جدوى من إنكارها، ومن الخير للعدالة أن يفتح الباب للطعن في هذا القرار أمام جهة أعلى تضم قضاة أكثر عددا لتخليص القرار مما قد يكون به من أخطاء أو عيوب. هذا إلى أن إدراك قاضى التحقيق أن قراره عرضة للطعن فيه ومراجعته من جهة أخرى، كفيل بمحبه على تحمى الدقة في تمحيص طلب الضحية وتطبيق القانون في شأنه على الوجه الصحيح" وعلى ذلك نرى ضرورة قيام المشرع بتعديل النص بحيث يتيح للمدعى المدنى الطعن في قرار قاضى التحقيق القاضى برفض قبول ادعائه المدنى^(١٧٢).

المطلب الثانى

حق ضحايا الجريمة في التظلم والطعن في القانون الفرنسى

غنى عن البيان أن ادعاء ضحايا الجريمة بحقوق مدنية أمام قضاء التحقيق، القصد الرئيس والحقيقي منه هو الوصول إلى قرار بإحالة المتهم إلى المحكمة الجنائية تحت ستار الحكم في دعواه المدنية. فإذا قررت سلطة التحقيق عدم وجود وجه لإقامة الدعوى، أو رفضت إجراء التحقيق، فإنها بهذا أو ذاك ترتب ضررا مباشرا بمصالح ضحايا الجريمة، مما يكون لهم مصلحة في الطعن في مثل هذه القرارات، طالما حاز كل منهم منذ البداية صفة الخصومة باستيفائه إجراءات الادعاء المدنى وفق القواعد المقررة في هذا الصدد.

ورغم ذلك فإن المشرع الفرنسى في ظل قانون تحقيق الجنايات الصادر في (١٨٠٨) لم يكن يخول المدعى المدنى حق الطعن في قرارات قاضى التحقيق،

إلا في حالتين فقط هما : قرار قاضي التحقيق الصادر بالإفراج عن المتهم " م ١٣٥ " والقرارات المتعلقة بالاختصاص (م ٥٣٩). إلا أن محكمة النقض قد تداركت هذا الوضع المحفّف لضحايا الجريمة، فتوسعت في الحالات التي يجوز فيها للمدعى المدني الطعن في قرارات قاضي التحقيق، وقررت أن كل قرار من شأنه الإضرار بمصالح الضحية المدنية يحق له الطعن فيه^(١٧٣). وتبنى المشرع الفرنسي هذا التوسع في القانون الصادر في ١٧ يوليو ١٩٥٦، فوسع في حالات الطعن المقررة للمدعى المدني في قرارات قاضي التحقيق، وجعل مناط الطعن مدى تضرر مصالح المدعى المدني المالية من القرار^(١٧٤).

وجاءت المادة (٢/١٨٦)^(١٧٥) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الحالي لتقرر أنه يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الأمر الصادر من قاضي التحقيق برفض التحقيق في شكواه التي ادعى فيها بحقوق مدنية، والأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، وكذا الأوامر التي تمس مصالحه المدنية.

فإذا قدم المدعى المدني شكوى مصحوبة بالادعاء المدني لقاضي التحقيق، ورفض قاضي التحقيق إجراء التحقيق، فإن للمدعى المدني الطعن في هذا القرار حتى يدخل دعواه في حوزة القضاء^(١٧٦).

وإذا صدر قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، فإنه يحق للمدعى المدني الطعن في هذا القرار، وهنا يفصل القضاء في هذا الأمر من الوجهتين الجنائية والمدنية^(١٧٧). ويعين ألا يغرب عن البال أنه " سواء ورد النص على تخويل المدعى بالحق المدني حق الطعن بالاستئناف في القرار بأن لا وجه أو لم يرد، فإنه يثبت له ذلك، لأن طبيعة القرار ومضمونه تفترض أن يكون لمن أضر منه حق الطعن فيه أمام جهة قضائية أعلى. والقاعدة العامة أن القضاء

هو الذى يقرر بلا معقب توافر المصلحة التى يتمسك بها المدعى بالحق المدنى للطعن فى القرار، ولا تتردد أحكام القضاء قديمها وحديثها فى تخويل المدعى المدنى حق الاستئناف من قرار قاضى التحقيق، طالما من شأنه عرقلة السير فى إجراءات الدعوى الجنائية^(١٧٨).

ومن القرارات الأخرى التى يكون للمدعى المدنى حق الطعن فيها لإضرارها بمصالحه المالية، القرار القاضى باعتبار الواقعة جنحة والإفراج عن المتهم (م ١٢٩ أ.ج)، وقرار قاضى التحقيق بالإفراج عن المتهم استقلالا (م ١١٤ أ.ج)، والقرار القاضى برفض تعيين خير (٢/١٥٦ أ.ج)، والقرار الصادر برد الأشياء المضبوطة (م ٩٩/ع أ.ج)، والقرار الصادر بقبول تدخل مدعى مدنى آخر، والقرار الصادر برفض قبول ادعائه المدنى^(١٧٩).

ويطيب لنا قبل أن نترك هذا المقام أن نسجل أن محكمة النقض الفرنسية تشدد فى قبول الطعن فى مثل هذه الأوامر، لتتوسط وجود ضرر مباشر وفهائى بالمصالح المالية للمدعى المدنى حتى يقبل طعنه^(١٨٠). ويؤيد بعض الفقه ذلك^(١٨١). إلا أن الفقه الغالب^(١٨٢) يتقد هذا الاتجاه، لأن النص لم يتطلب توافر ضرر مباشر وفهائى، كما أنه لم يميز بين المصالح المالية والمصالح المعنوية، ومن ثم يجب منح المدعى المدنى حق استئناف كل قرار يضر بمصالحه، للمساواة بينه وبين النيابة العامة فى تحقيق رقابة على إجراءات قاضى التحقيق^(١٨٣).

المبحث السابع

مدى حق ضحايا الجريمة في رد سلطات التحقيق

تمهيد وتقسيم :

معلوم أن النيابة العامة هي سلطة التحقيق الأساسية في القانون المصري، وقد يندب قاضٍ لتحقيق قضية معينة أو القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق، كما أن مأمور الضبط القضائي - من غير أعضاء النيابة العامة - قد يندب لإجراء معين من إجراءات التحقيق. فما مدى حق ضحايا الجريمة في رد أى من هؤلاء؟ ويحسن بنا للإجابة على التساؤل المطروح على بساط البحث أن نتحدث عن كل سلطة مستقلة يندب منفرد على النحو التالي :-

أولاً : مدى حق ضحايا الجريمة في مخاصمة ورد مأموري الضبط القضائي.

لم يضع القانون المصري قواعد خاصة لمخاصمة مأموري الضبط القضائي، فلا تطبق بشأنهم القواعد الخاصة بمخاصمة القضاة وأعضاء النيابة العامة، وإن كان من الممكن أن تتم مخاصمتهم بالطريق العادي^(١٨٤). ولقد كان القضاء المصري - قبل صدور قانون المرافعات - يأخذ بالرأي السائد في الفقه والقضاء الفرنسيين^(١٨٥)، في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى، من أن مخاصمتهم تتم بنفس إجراءات مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة العامة.

أما بالنسبة للرد فقد جرى قضاء النقض على أن مأموري الضبط القضائي غير خاضعين لأحكام الرد، ومن ثم فإن وجود خصومة بين المتهم (أو الضحية) وبين المحقق لا يستدعي بطلان ما اتخذته هذا الأخير من إجراءات ولو

كان من رجال الشرطة، لأن الأمر مرده في النهاية إلى محكمة الموضوع وما تملكه من سلطة تقديرية في وزن التحقيقات^(١٨٦).

ولقد قن المشرع المصرى هذا القضاء في المادة (٢٤٨/٢.ج) حيث جرى نصها على أنه " ولا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأموري الضبط القضائي «وتبرر المذكورة التفسيرية لقانون الإجراءات الجنائية المصرى هذا الحكم بأن ما يجريه مأمور الضبط في الدعوى ليس حكما فيها^(١٨٧) .

والفقه في مصر يحدوه الأمل في أن يقوم المشرع المصرى بتعديل التشريع بما يسمح بجواز محاصمة ورد أعضاء الضبط القضائي، ضمانا لحيدة من يياشر الإجراء، وصيانة لحقوق الأفراد من أن ينحرف مأمور الضبط القضائي بسلطته الإجرائية، وحتى تكون الدعوى الجنائية بمنجاة من النعي عليها بقيام مصلحة شخصية للقائم بها أو بوجود ضغينة بينه وبين المتهم أو الضحية. ومن الأفضل^(١٨٨) أن يتحى مأمور الضبط القضائي من تلقاء نفسه في مثل هذه الحالات درءا للشبهة وتفاديا للتشكيك في نزاهته أمام قاضى الموضوع حينما يتصدى لتقدير الإجراء الذى باشره هذا المأمور.

ويجب أن يكون معلوما في النهاية أن لذوى الشأن أن يسلك سبيل التظلم الإداري إلى رؤساء مأمور الضبط، وإن كان يخشى منهم الانتقادات أو التحيز. كما له أن يتظلم إلى النيابة العامة بوصفها المسؤولة الأولى عن التحقيق، ولما لها من رقابة قانونية على إجراءات مأمور الضبط القضائي^(١٨٩). إلا أن الأمل يظل معقودا في أن يستجيب المشرع لهذه الاعتبارات فيجيز رد لمأموري الضبط القضائي ومحاصمتهم، فليس هؤلاء أكثر منعة من القضاة وأعضاء النيابة بحيث يجوز رد ومحاصمة هؤلاء جميعا - كما سئى - دون أولئك^(١٩٠) .

ثانيا : مدى حق ضحايا الجريمة في رد قاضى التحقيق.

لضحايا الجريمة الحق في رد قاضى التحقيق إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية، والتي سنتناولها تفصيلا في مناسبة لاحقة، ولم يتم بالتلحج من تلقاء نفسه، كما نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٤٧ على أنه " يمتنع على القاضى أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصا ، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم، أو أدى فيها شهادة أو باشر عملا من أعمال أهل الخبرة" فنظر الدعوى يشمل تحقيقها والحكم فيها، ومن ثم يسرى هذا الحكم على قاضى التحقيق مثلما يسرى على قاضى الحكم، آية ذلك أن المشرع أردف ذلك بقوله " ويمتنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم (ولم يقل في نظر الدعوى) إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة، أو أن يشترك في الحكم أو الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه" فهذه فقرة خاصة بقاضى الحكم دون قاضى التحقيق، ولما يؤكد سريان أحكام عدم الصلاحية والرد على قاضى التحقيق نص القانون على عدم جواز رد أعضاء النيابة العامة ومأمور الضبط القضائي (م/٢٤٨م)، ولو كانت أحكام عدم الصلاحية والرد مقصورة على قاضى الحكم دون قاضى التحقيق لنص القانون على عدم جواز رد هذا الأخير أيضا . فالأصل في الأشياء الإباحة ولا حظر إلا بنص القانون. بل وكانت المدة (٢/٢٥٠) تقطع بجواز رد قاضى التحقيق حيث جاء فيها " إذا كان المطلوب رده قاضى التحقيق أو قاضى المحكمة الجزئية، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية" (١٩١) .

وطبقا للمادة (٦٦٨) إجراءات جنائية فرنسي يجوز للنيابة العامة والمتهم والمجنى عليه والمدعى المدني طلب رد قاضي التحقيق، طبقا للأسباب التي حددتها المادة. وتفرض غرامة تتراوح ما بين خمس مائة إلى خمسة آلاف فرنك علي طالب الرد في حالة رفض طلبه (م٦٧٣. أ.ج.ف) (١٩٢). ووفق قانون الإجراءات الجنائية الجزائري تفرض غرامة تتراوح ما بين عشرين ألف إلى خمسين ألف دينار على مقدم الطلب في حالة رفض طلبه (١٩٣).

أما محاصمة قاضي التحقيق فلا يتميز بأحكام خاصة عن محاصمة القضاة بصفة عامة فنحيل عليها منعا للتكرار، حيث سنتاولها بشيء من التفصيل فيما بعد.

ثالثا : مدى حق ضحايا الجريمة في رد أعضاء النيابة العامة.

عضو النيابة كبشر قد تقوم به أسباب للميل أو التعدي، فهو معرض للحدق وسوء النية والقرابة والمصاهرة والصدقة. ومع كل هذا لم يجز القانون رد عضو النيابة العامة، حيث نصت المادة (٢٤٨/٢. أ.ج) على أنه " لا يجوز رد أعضاء النيابة ولا مأموري الضبط القضائي ". وجاء بالمذكرة التفسيرية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية تعليلا لهذه القاعدة أن ما يجريه عضو النيابة العامة أو مأمور الضبط القضائي في الدعوى لا يعتبر حكما فيها (١٩٤). وقد بررت محكمة النقض هذه القاعدة بقولها من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمات الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتحي، لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط. فالتحي غير واجب عليهم

والرد غير جائز في حقهم^(١٩٥). ولقد أيد بعض الفقه ذلك بالقول بأن النيابة العامة خصم في الدعوى ولا يجوز رد الخصوم^(١٩٦)، كما أن رأى النيابة العامة ليس له تأثير على المحكمة وغير ملزم لها وأن أعمالها خاضعة لتقدير القضاء^(١٩٧).

والواقع أن هذه المبررات ليست حاسمة ولا مقنعة لتحسين عضو النيابة العامة من الرد. فالقول بأن الأعمال التي يقوم بها أعضاء النيابة في الدعوى الجنائية لا تعتبر حكما فيها، ليس صحيحا على إطلاقه، فضلا عن أنه ليس حاسما في تفسير مسلك المشرع. فالنيابة العامة قد تصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى ثم يمضى عليه ثلاثة شهور دون إلغائه فتقتضى به الدعوى وبعد بمثابة صدور حكم بات فيها، كما أن المشرع يميز للنيابة العامة، بشروط خاصة، أن تصدر في بعض المخالفات والجناح أوامر جنائية، وهذا من قبيل الحكم، هذا عن كونه قول غير صحيح على إطلاقه. أما كونه غير حاسم فمردده أن المناط في القابلية للرد هو مظنة الانحياز، وهذه المظنة قائمة في حالي المحاكمة والتحقيق الابتدائي، ومن ثم قد تتوافر في سلطة التحقيق.

أما عن القول بأن رأى النيابة العامة ليس له تأثير على المحكمة وغير ملزم لها وأن أعمالها خاضعة لتقدير القضاء، فهو قول مردود عليه بأن رأى النيابة العامة له تأثير ملموس على عمل القضاء باعتباره معاونا له في الوصول إلى الحقيقة والحكم السليم. بل إن المصلحة العامة تقتضى اطمئنان الخصوم والرأي العام إلى ممثل الاتهام، فيكفي أن يشكك المتهم في نزاهة عضو النيابة حتى تزول الطمأنينة من نفسه، تلك الطمأنينة التي تعد إحدى ضمانات

الدفاع. ثم أليس انتهينا فيما سبق إلى جواز رد قاضى التحقيق رغم أن رأيه يخضع هو الآخر لتقدير المحكمة ولا يلزمها بشيء. بل إن الأمر القاطع في اعتراف المشرع بتأثر القاضى برأى ممثل النيابة، أنه جعل قرابة القاضى لممثل النيابة سببا من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى (م ١٤٦ مرافعات)، وتطبيقا لذلك حكم بأن مجرد كون رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أخا للنائب العام لا ينهض سببا لعدم صلاحيته للاشتراك في نظر الدعوى، مادام النائب العام لم يقم بنفسه بتمثيل النيابة العامة في الدعوى ذاتها، مما يتطرق معه احتمال للإخلال بمظهر الحيطة أو الثقة في القضاء أو التأثير برأى أو الانقياد له^(١٩٨).

أما القول بأن النيابة العامة هى خصم في الدعوى ولا يجوز رد الخصم فهو قول محل نظر، لأن النيابة العامة سلطة تستهدف تطبيق صحيح القانون، ثم إن الخصم الحقيقي لضحية الجريمة هو المتهم، وما النيابة العامة إلا خصم شكلي وهى خصم على سبيل المجاز لا الحقيقة. ثم إن ضحية الجريمة يبغي رد أحد أعضائها النيابة لعدم اطمئنانه إلى حيده، فهو لا يرد النيابة كسلطة اتهام أو تحقيق، وإنما يرد ممثلها فحسب، عندما يتسرب إلى سريره الشك في نزاهته، فيسعى إلى استبدال عضو آخر به^(١٩٩).

وتفريعا على ما سبق فإننا نرى ضرورة تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يسمح برد أعضاء النيابة العامة، وفقا للشروط اللازمة لرد القضاة^(٢٠٠). وإلى حين أن يتم تعديل النص فإن من الأوفق لعضو النيابة العامة أن يربأ بنفسه عن مواضع الشبهة، "استنفاء لمظهر عدم الحيطة لديه وحتى لاتعلق به الاسترابة من جهة شخصه لدواع يدعن لها أغلب الخلق"^(٢٠١).

فيمتنع من تلقاء نفسه عن مباشرة الدعوى إذا قام به سبب يحل بجديته
ويدعو إلى رده لو كان قاضيا ، وما لا فللخصم أن يتظلم إلى رؤسائه الإداريين،
وما لا فلا يبقى أمامه سوى أن يشرح للمحكمة، أثناء نظر الدعوى، ما لحق
بعضو النيابة من الأسباب التي تقدر في نزاهته، وبهذا يمكنه رد تحيز
عضو النيابة أو تحامله عليه محاباة لخصمه^(٢٠٢).

ويتعين ألا يغرب عن البال في النهاية أن قانون المرافعات قد أجلز رد
عضو النيابة إذا كان طرفا منضما في الدعوى لا خصما أصليا (م ١٦٣
مرافعات) وذلك في الدعاوى المدنية والتجارية والحسية، التي تتدخل فيها
النيابة العامة بهذه الصفة، لأن النيابة في هذه الحالة تقتصر مهمتها على
إبداء الرأي في القضية بطريقة محايدة لكي تستر به المحكمة، فإذا خشي من
تحيز العضو جاز رده كما هو الحال بالنسبة للقضاء^(٢٠٣).

ويمثل الوضع في فرنسا الوضع في مصر حيث لا يجوز - طبقا للمادة
٢/٦٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي - رد عضو النيابة في الدعاوى
الجنائية ، وإن كان يجوز ردها في الدعاوى المدنية طبقا للمادة ٣٨١ من قانون
المرافعات الفرنسي .

وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٨
رائدا في هذا الصدد، حيث أجاز استبدال عضو النيابة بآخر إذا توافرت إحدى
الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٦ وهي الحالات الخاصة بتتحي القضاء،
كما يجوز لرئيس المكتب استبدال أي عضو نيابة بآخر في أي حالة أخرى بعد
موافقة عضو النيابة المراد استبداله^(٢٠٤).